

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إذا دخل رجل منزله متلصصا أو صائلا فحكمه حكم ما ذكرنا .

قوله فإذا دخل رجل منزله متلصصا أو صائلا فحكمه حكم ما ذكرنا .
فيما تقدم .

قوله وإن عض إنسان إنسانا فانتزع يده من فيه فسقطت ثناياه ذهب هدرًا .
وهذا المذهب مطلقا وعليه جماهير الأصحاب .

وقال جماعة من الأصحاب ينتزعها بالأسهل فالأسهل كالمائل .
تنبيه : محل ذلك إذا كان العض محرما .

قوله وإن نظر في بيته من خصاص الباب - أو نحوه - فحذف عينه ففقاها فلا شيء عليه .
هذا المذهب - وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم .
وقال ابن حامد يدفعه بالأسهل فالأسهل كالمائل فينذره أولا كمن استرق السمع لا يقصد أذنه
بلا إنذار قاله في الترغيب .
تنبيهان : .

الأول : ظاهر كلامه أنه سواء تعدد الناظر أو لا وهو صحيح إذا طنه صاحب البيت متعمدا .
وقال في الترغيب أو صادف الناظر عورة من محارمه .
وقال في المغني في هذه الصورة ولو خلت من نساء .
الثاني : مفهوم كلامه : أن الباب لو كان مفتوحا ونظر إلى من فيه : ليس له رميه وهو
صحيح وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب .

وقاله في القواعد الأصولية .

وقدمه في الفروع .

وقيل : هو كالنظر من خصاص الباب جزم به بعضهم .

فائدة : لو تسمع الأعمى على من في البيت لم يجز طعن أذنه على الصحيح من المذهب وعليه
أكثر الأصحاب .

وقدمه في القواعد الأصولية .

وهو ظاهر ما قدمه في الفروع .

واختار ابن عقيل طعن أذنه وقال لا ضمان عليه .

تنبيه : قال في القواعد الأصولية هكذا ذكره الأصحاب الأعمى إذا تسمع وحكوا فيه القولين .
قال : والذي يظهر أن تسمع البصير يلحق بالأعمى على قول ابن عقيل سواء كان أعمى أو

بصيرا انتهى .

قلت وهو الصواب والذي يظهر أنه مرادهم .

وإنما لم يذكروه حملا على الغالب لأن الغالب من البصير لا يتسمع والعلة جامعة لهما
والأعلم